



مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

بيروت، في 8 أيلول 2011

بيان صحفي

اختتام مشروع توأمة ممول من الاتحاد الأوروبي للتحديث الضريبي في لبنان

أعلن مدير عام وزارة المالية آلان بيفاني ورئيس قسم التعاون لدى بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديبغو إسكالونا اليوم اختتام مشروع التوأمة "الالتزام الضريبي وإدارة المخاطر".

وكان عقد التعاون المبرم بين مديريةية الضريبة على القيمة المضافة في لبنان والمديرية العامة للضرائب التابعة لوزارة المالية الفرنسية والذي يندرج في إطار برنامج الإصلاح اللبناني الممول من الاتحاد الأوروبي والمقدم خلال مؤتمر باريس في 25 كانون الثاني 2007، يتناول تحسين الالتزام الضريبي وإدارة المخاطر.

وسمح هذا المشروع الذي امتد لسنة واحدة وبلغت قيمته 1.1 مليون يورو بتحقيق العديد من الإنجازات: 48 مهمة في لبنان، و71 خبير فرنسي وأكثر من 200 خبير لبناني عملوا ضمن فرق عمل أو تابعوا تدريباً على مواضيع خاصة بتحديد المخاطر وتقنيات التدقيق وإدارة النزاعات أو مجالات متخصصة مثل التدقيق المعلوماتي وتقييم الأوراق المالية والاعتراضات أو النظام الضريبي الدولي. وتم تخصيص جزء من التوأمة لمعالجة المعلومات من أجل معرفة أفضل للمكلفين، فضلاً عن أداء الإدارة الضريبية. وأخيراً، سمحت 8 رحلات دراسية مواظبة وموثقة في بلدان عدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتوسيع نطاق التفكير والمعرفة لدى صانعي القرار والوكلاء اللبنانيين في مجال إدارة المخاطر وبناء قواعد البيانات وأداء الإدارات الضريبية.

وأدت هذه الأعمال إلى إنجاز أدلة محددة وملموسة وواضحة تصف بالتفصيل نشاطات دعم الإدارة اللبنانية وأدوات هذا الدعم. وفي المجال المعلوماتي، جرى إنشاء قاعدة لإدارة وتحليل المعلومات الخاصة بالمؤسسات وأصحاب المبادرات وقد باتت عاملة. كما جرى تطوير برنامج معلوماتي للمساعدة في مراقبة المحاسبة الممكنة.

ووصف مدير عام وزارة المالية آلان بيفاني مشروع التوأمة هذا بالنجاح شاكراً "الاتحاد الأوروبي على تمويل مشروع الالتزام الضريبي وإدارة المخاطر"، وأضاف أن "هذا المشروع وجميع مشاريع التوأمة الأخرى الممولة من الاتحاد الأوروبي تقسم المجال أمام تعاون وثيق بين الشركاء اللبنانيين من جهة والأوروبيين من جهة أخرى".



مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

من جهته، أعلن السيد ديبغو إسكالونا أن "هذا المشروع ساهم من جهة في تعزيز تحصيل الضريبة من خلال إدارة أفضل للمخاطر وتحسين تقنيات التدقيق، ومن جهة أخرى في تحقيق تقدم على صعيد الالتزام الضريبي. ويقضي الالتزام الضريبي بإفهام المكلفين أنه بدلاً من تفضيل المصلحة الفردية، من الأحسن تفضيل المصلحة الجماعية".